



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

١١ ديسمبر ٢٠١٧

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإلغاء القانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٥ في شأن إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى العمل ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

الحميدي بدر السبيعي

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
ويوزع على الأعضاء

١١ / ١٢ / ٢٠١٧

## اقتراح بقانون

بإلغاء القانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٥

في شأن إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين

بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى العمل

- بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٥ بشأن إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى العمل، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

### (المادة الأولى)

يلغى القانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٥ المشار إليه.

### (المادة الثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

### (المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

**المذكرة الإيضاحية  
للاقتراح بقانون**

**بإلغاء القانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٥**

**في شأن إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين**

**بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى العمل**

كان الهدف من القانون المشار إليه حسب ما ورد في مذكرته الإيضاحية سد النقص في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، وحيث أنه قد مضى على ذلك القانون ما يقارب اثني عشر عاماً ، فإن المصلحة العامة والعدالة الاجتماعية والوظيفية وخلق فرص تنافسية وظيفية تحتم إلغاء ذلك القانون ، فهو في حقيقته قانون استثنائي مرحلي لتلبية الاحتياجات الوظيفية خلال فترة معينة فإذا انتفت تلك الحاجة فإن الأصل أن يعود الحال كما كان عليه.

ولمواجهة البطالة ، وحتى يتاح المجال أمام الكثير من الحاصلين على شهادات عليا لم يجدوا مكاناً للعمل وأصبح ذلك القانون سداً منيعاً أمامهم وأمام أسرهم لذا تم تقديم هذا الاقتراح بقانون.